

# أهلك علم الدين عن محمد فهمي: سيبو يا سييسي سيبو!

عبد الرحمن جاسم

هذا السييسي - من مشاكل كبيرة في حقوق الإنسان والصحافيين والإعلام عموماً. قضية فهمي كانت قد اشتعلت بعدما كان زميله في القضية الصحافي الأسترالي بيتر غريست قد رُحِّل إلى بلاده إثر تطبيق قانون «ترحيل الأجانب في حال إدانتهم بارتكاب جريمة على الأراضي المصرية». قانون أوجدته بطانة السييسي القانونية نفسها كباب خلفي لإغلاق قضايا الصحافيين الأجانب، وقضية صحافي الجزيرة الغربيين تحديداً. حاول محمد فهمي اللعب بواسطة هذه الورقة، فتنازل عن جنسيته المصرية ليضمن ترحيله إلى كندا. لكن ذلك لم يحصل على الرغم من أن القضاء المصري أقرّ بذلك في 12 شباط (فبراير) 2015، أمراً بإخلاء

سبيله بكفالة مالية تقارب 32 ألف دولار أميركي. وكان فهمي قد رفع قضية «تعويض» على «الجزيرة» بحجة «الإهمال» الذي مارسه عبر «إعطائه معلومات غير دقيقة حول وضعه القانوني في مصر، وبت تقاريره عبر «الجزيرة مباشر

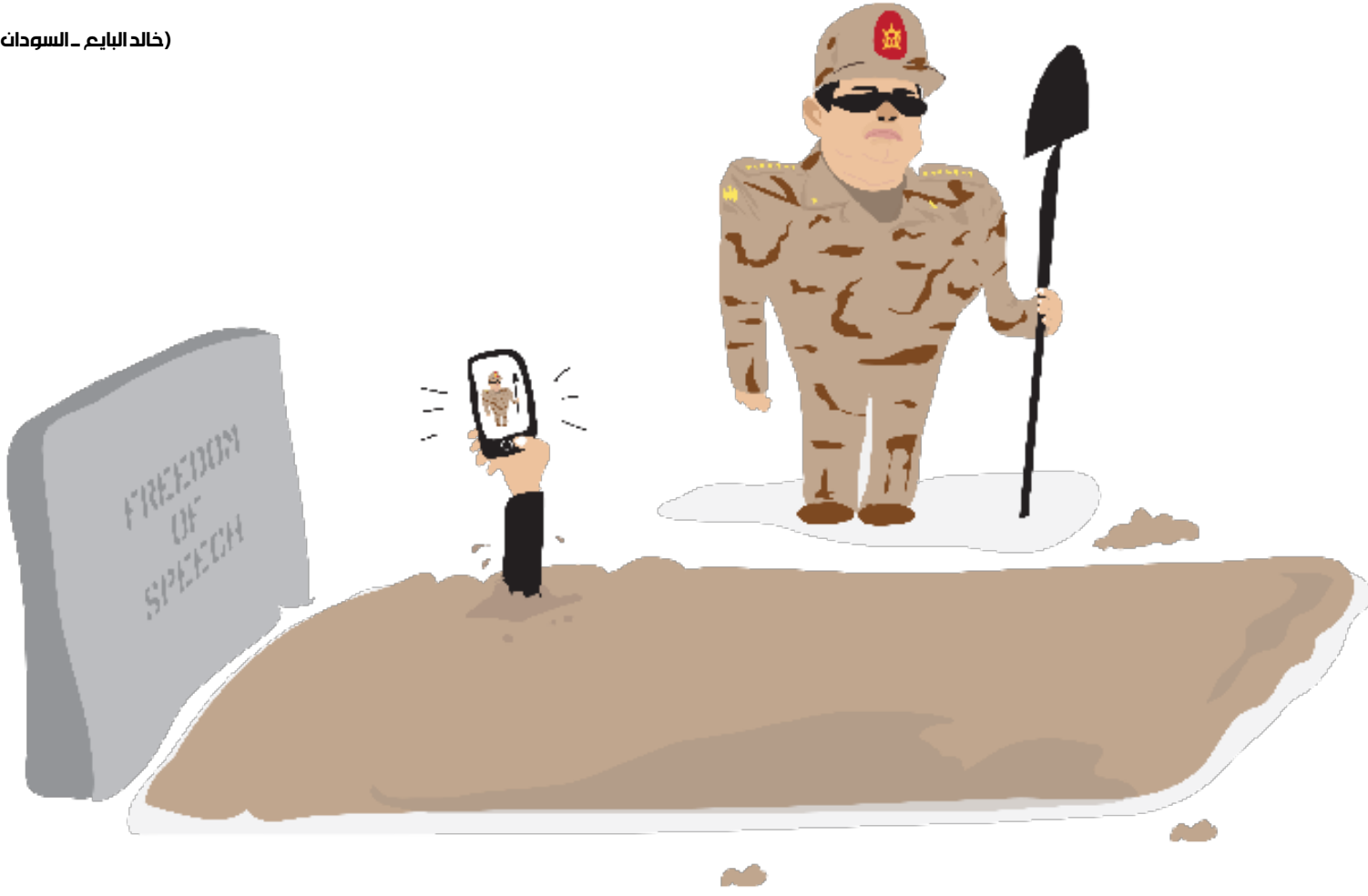
## تحدثت المحامية اللبنانية - البريطانية عن تسجيل النقاط السياسية بين مصر وقطر

مصر» المحظورة في المحروسة». وأكد فهمي في الوقت عينه أن القناة امتنعت عن تسديد نفقاته القانونية بعدما قرّر تغيير المحامي الذي كانت «الجزيرة» قد عينته لتابعة قضيته، الأمر الذي نفته المؤسسة

للأنظمة، بل يُسهمون في حمايتها عبر نقل الحقيقة لا غير، ف«نحن الذين نوضح حقيقة الإرهاب الذي يسعى لهزيمة الأنظمة». وأكدت الرسالة أن فهمي «صحية حرب نقاط وحسابات بين أطراف متحاربة (قطر ومصر)»، وأنه ليس أكثر من إعلامي كان يؤدي عمله.

رغم قتامة الوضع بالنسبة إلى قضية محمد فهمي، إلا أن هناك بصيص نور في آخر الطريق بالنسبة إليه، فهناك «دولة كبرى» (كندا) تتحرك لأجله، ووسائل إعلام ومؤسسات قانونية كثيرة تسعى إلى الإفراج عنه. في المقابل، يقبع زميله المصري باهر محمد بانتظار مرور سنوات السجن السبع بيسر، فهو لا يمتلك جنسية أجنبية تحميه من «غدر» الزمان والأنظمة العربية.

(خالد البايك - السودان)



## حتى «الجزيرة»... دخلت مرحلة «الترشيح»

زكية الديراني

منذ نشأتها عام 1996، ونتاج منها الاستغناء عن مجموعة من العاملين فيها. في التفاصيل، أن «الجزيرة» اتخذت قراراً بصرف نحو ثمانين عاملاً لديها، وذلك بناءً على تقرير أعدته إحدى الشركات الأميركية المنوطة بها مهمة تقييم قدرات الموظفين. في هذا السياق، يؤكد مصدر مطلع لـ «الإخبار» أن «المحطة القطرية اتفقت قبل عامين مع شركة أميركية متخصصة على إجراء إعادة هيكلة لأقسامها وتوزيع العاملين فيها وفق خبراتهم ومدى سرعة تقدمهم في مراكزهم. وبعد مضي سنتين تقريباً على

عملها، صدر عن الشركة أخيراً تقرير يتضمن تقييماً للعاملين». وتابع المصدر قائلاً إنه بناءً على هذا التقرير، قرّرت «الجزيرة» الاستغناء «عن عشرات العاملين لديها».

## إستبعاد وجود علاقة بين الصرف والوضع الاقتصادي للقناة

شارحاً أنه «لقد تمّ تسريب خبر قرار الشبكة إلى الإعلام، ولا تزال صداؤه بطيئة في أرجاء المؤسسة، خصوصاً أن أكثرية العاملين هم في إجازاتهم خارج قطر.

وسيفاجأ بعضهم عند عودته إلى الدوحة بأنه تمّ فسخ عقود العمل معه». والمحطة التي ترفع شعار «الرأي والرأي الآخر» لم تعلم موظفيها المصرفيين بعد بقرارها الأخير، بل قرّرت إبلاغهم به تبعاً. ويشير المصدر إلى أنه «بالطبع هناك مصروفون لبنانيون ضمن اللائحة، لكن نسبتهم ليست كبيرة. كما أن المصرفيين من مختلف الجنسيات، ولن يكون من بينهم أي وجوه إعلامية معروفة». ويستبعد المصدر نفسه وجود أي علاقة بين قضية الصرف هذه والوضع الاقتصادي لـ «الجزيرة».

مؤكد أن الأحوال المالية ليست السبب الرئيسي وراء تلك الخطوة. ويتابع قائلاً: «من المعروف أن القناة تجري إعادة هيكلة للعاملين فيها كل فترة، وهذه خطوة ليست مفاجئة. لن تؤثر عملية الصرف في مجريات العمل. ورغم ما يُقال عن تدهور نسبة مشاهدي القناة القطرية بسبب سياستها التحريضية، إلا أن ذلك لن يؤثر في السياسة التي تتبعها». إذاً، تكشف الشاشة الإخونجية الهوى قريباً دفعة جديدة من المصروفين لديها، فهل تقع المسألة ضمن تقييم الموظفين، أم هناك أبعاد أخرى للموضوع؟

بهودء تام ومن دون أي ضجة في أرجائها، قرّرت شبكة «الجزيرة» القطرية الاستغناء عن عدد كبير من موظفيها في مختلف الأقسام، سواء في قناة «الجزيرة» أو موقعها الإلكترونيين العربي والإنكليزي. لم يُسرّب إلى الإعلام سوى العنوان العريض لهذا القرار، بينما لا تزال أسماء المصروفين مجهولة، على أن تُعلن قريباً. خطوة الصرف ليست الأولى في مسيرة هذه المؤسسة الإعلامية، بل سبق أن عاشت «الجزيرة» حالات مشابهة على مراحل عدّة